



بنك السودان المركزي



**النشرة الدورية لبنك السودان المركزي**  
**Central Bank of Sudan**  
**Public Information Note**

السنة الثانية العدد (17)

سبتمبر 2011 September

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (سبتمبر 2011)

## Central Bank of Sudan Public Information Note (September 2011)

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان: ..... 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: ..... 4
- 1-2 التضخم: ..... 4
- 2-2 عرض النقود: ..... 5
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: ..... 7
- 2-4 أداء التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي: ..... 8
- 2-5 التمويل الاصغر: Microfinance: ..... 11
- 2-6 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: ..... 11
- 2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية: ..... 14

## بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تمليك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والتقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان" .

### 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات متواصلة للتعافي من الآثار السالبة من الأزمة المالية العالمية ، إلى جانب بعض القضايا في بعض البلدان مثل تدنى معدلات تشغيل العمالة ، وارتفاع المديونية ، وهشاشة القطاع المالي و يمكن أن تقود إلى أزمة مالية جديدة إذا لم تتخذ التدابير اللازمة . انخفض مستوي الثقة في اقتصاديات أوروبا بعد تأزم مشكلة الديون الأوروبية ، تزامنا مع تخفيض وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني ليطاليا، والذي أشعل مجددا مخاوف نفشى عدوى مشاكل الدين في باقي الدول الأوروبية، إضافة إلى ظهور مؤشرات تشير إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني والألماني. كما تأثرت كافة الأسواق العالمية بنشوء التضخم الدولي حالياً .

اختتمت بورصة "وول ستريت" الأمريكية التداول لشهر سبتمبر 2011 على انخفاض شبه جماعي لمؤشراتنا الرئيسية، واستقر مؤشر داو جونز الصناعي عند مستوي 10913.38 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 6.0% . بينما انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 "P 500<sub>et</sub>S" الأوسع نطاقا، ليستقر عند مستوي 1131.42 نقطة وأغلق مؤشر ناسداك "Nasdaq"، والذي تغلب عليه أسهم التكنولوجيا، عند مستوي 2415.40 نقطة.

واصلت الأسهم الأوروبية انخفاضها حيث سجلت أسوأ أداء فضلى منذ أواخر عام 2008، إذ مازالت السوق تعاني من تباطؤ النمو العالمي، وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وهبط مؤشر يوروفرست لأسهم كبرى الشركات الأوروبية 1.1% إلى 922.97 نقطة، في تراجع عام قاده الأسهم المرتبطة بالدورات الاقتصادية، وانخفض مؤشر فايننشال تايمز البريطاني بنسبة 0.3%، وهبط مؤشر كاك الفرنسي ومؤشر داكس الألماني بنسبة 0.6% .

أنهت المؤشرات الرئيسية لأسواق المال الآسيوية تعاملاتها على صعود شبه جماعي لشهر سبتمبر، حيث اختتم مؤشر "نيكاي 225" المؤشر الرئيسي لبورصة طوكيو، التعاملات مرتفعاً، بمقدار 19.92 نقطة، ليصل لمستوي 8741.16 نقطة، بنسبة

ارتفاع 0.23%. وأنهى مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقاً، مرتفعاً بمقدار 2.09 نقطة، ليغلق عند مستوى 757.13 نقطة، بنسبة ارتفاع بلغت 0.28%. واختتم مؤشر "هانج سانج" المؤشر الرئيسي لبورصة هونغ كونج، منخفضاً بمقدار 190.63 نقطة، ليصل لمستوى 18824.20 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 1%.

شهدت بورصات الشرق الأوسط أسوأ أداء منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 في شهر سبتمبر الماضي، وتراجعت معظم البورصات وسجل سوق الكويت للأوراق المالية أكبر نسبة تراجع، حيث فقد ما نسبته 19.28% من قيمته. بينما كانت بورصة البحرين ضمن الأسواق المتراجعة، وفقد مؤشر البحرين العام نسبة 7.35% من قيمته. وجاء هذا التراجع على أثر فقد مؤشر قطاع الصناعة نسبة 38.6% من قيمته بنهاية الشهر، نتيجة لتراجع سعر سهم ألومنيوم البحرين (ألبا) والذي سجل خسائر شهرية بلغت نسبتها 39.1%. بينما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي حيث بلغ في شهر أغسطس 2616.02 نقطة وبلغ 2533.41 نقطة في شهر سبتمبر 2011 بانخفاض -82.61 نقطة بمعدل تغير بلغ -3.15%.

أما على صعيد الأسواق الراجحة، فقد تمكن السوق السعودي من أن يحقق بعض المكاسب في نهاية سبتمبر 2011، حيث سجل المؤشر ارتفاعاً شهرياً بلغت نسبته 2.23%. وقد أنهت جميع المؤشرات القطاعية شهر سبتمبر على ارتفاع، باستثناء مؤشر قطاع المصارف والخدمات المالية الذي سجل تراجعاً هامشياً في أدائه.

بينما تابع السوق المصري هبوطه، بعد أن طغت المشاعر السلبية على استمرار المخاوف السياسية والاقتصادية، فقد استعاد مؤشر البورصة المصرية EGX30 بعضاً من خسائره، قبل أن يعاود هبوطه، حيث تراجع بنسبة 10.83% خلال شهر سبتمبر 2011، في حين ارتفعت نسبة خسائره منذ بداية العام إلى 42.07%، ليسجل بذلك السوق المصري أسوأ أداء ليس فقط على مستوى أسواق الشرق الأوسط، ولكن أيضاً على مستوى أسواق العالم.

استعاد الدولار الأمريكي بعضاً من قوته مقابل العملات الرئيسية في ظل حالة التشاؤم التي سيطرت على الأسواق المالية وبلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل اليورو في سبتمبر 2011م 0.7245 يورو، مقارنة بـ 0.6970 في أغسطس، وانخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الين من 77.05 ين خلال أغسطس 2011م إلى 76.82 ين في سبتمبر 2011م.

ارتفعت معدلات التضخم لشركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر أغسطس 2011م، مصر (8.5%)، كوريا (4.3%)، منطقة اليورو (3%). أما التضخم لبقية الشركاء: الصين (6.2%) الهند (8.99%)، الإمارات العربية (1.9%)، اليابان

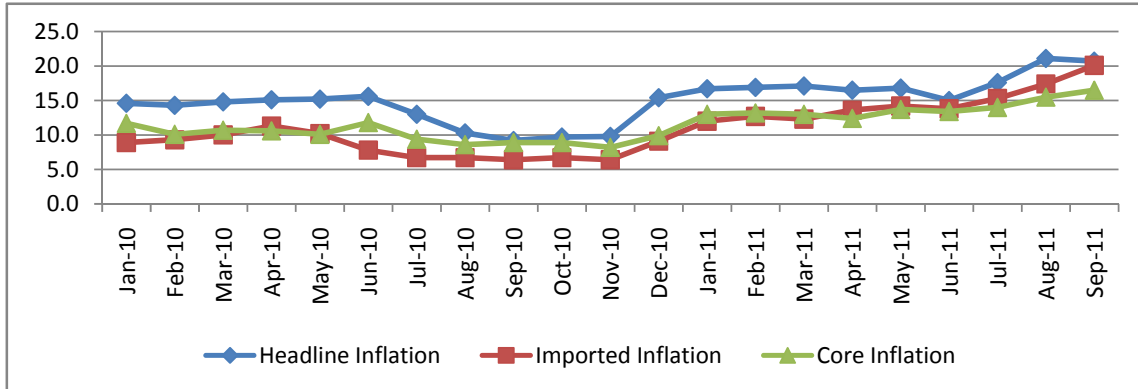
(0.20%)، السعودية (4.74%) .يؤدي انتقال التضخم المستورد إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة، وإذا أخذنا في الاعتبار ضغوط سعر الصرف المباشرة يتوقع أن تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية.

## 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

### 1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلي (Headline Inflation) انخفاضا طفيفا من 21.1 في شهر أغسطس إلى 20.7% في سبتمبر 2011 م نتيجة لتراجع أسعار بعض السلع في مجموعة الخبز والحبوب عن الشهر الماضي وأهمها الدخن الذي سجل انخفاضا بنسبة 6.8%. كما انخفضت أسعار الطماطم بنسبة 40.1% وأسعار اللحم البقري بنسبة 4.0% ولحم الضأن بنسبة 0.7%. كما حدث ارتفاع قليل في أسعار سلة الأغذية والمشروبات التي لها أكبر وزن في المساهمة في التضخم 63.8%. وارتفع التضخم الأساسي (Core Inflation) من 15.5% في أغسطس إلى 16.5% في سبتمبر 2011 م، بينما سجل التضخم المستورد (Imported Inflation) ارتفاعا بلغ 20.1% في سبتمبر 2011 مقارنة ب 17.4% في أغسطس 2011م ساهمت فيه كل من أسعار الأغذية المستوردة، مواد البناء، الأدوية والكميائيات، ومدخلات الإنتاج المتأثرة بارتفاع سعر الصرف، تجدر الإشارة إلى أن التضخم المستورد ساهم بشكل كبير في زيادة التضخم الأساسي نسبة لأن أغلب الأغذية والمشروبات يتم استيرادها من الخارج ويرجع ذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق العالمي من ناحية وارتفاع سعر الصرف من ناحية أخرى، ويتوقع أن تصبح ضغوط سعر الصرف exchange rate pressures المصدر الأساسي لارتفاع معدلات التضخم وهذا يمثل تحدياً كبيراً لوضعي السياسات يستوجب ضبط الطلب على النقد الأجنبي وزيادة المتحصلات عبر حزمة متناسقة من الإجراءات لكبح جماح التضخم وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم من يناير 2010م حتى أغسطس 2011م



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

## 2-2 عرض النقود:

سجل عرض النقود انخفاضاً طفيفاً في شهر سبتمبر 38686 مليون جنية مقارنة بـ 38983 مليون جنية في شهر أغسطس، بمعدل نمو تراكمي بلغ 10%، وارتفعت القاعدة النقدية بمقدار 81 مليون جنية لتصل إلى 18208 مليون جنية، ويرجع ذلك إلى تأثير عمليات استبدال العملة، إلا أن التوسع النقدي مقاساً بمعدل النمو النقدي التراكمي يوضح ارتفاع صافي الأصول المحلية. وهذا يعني تغير مصدر التوسع النقدي في الاقتصاد، نتيجة لاعتماد الاقتصاد على عائدات النفط خلال العقد الماضي فقد كان مصدر السيولة الأساسي هو صافي الأصول الأجنبية وتمول وزارة المالية معظم عملياتها من المقابل المحلي لهذه العائدات، حالياً أصبح مصدر السيولة liquidity هو صافي الائتمان المحلي ونتيجة لذلك سيرتفع صافي الأصول المحلية تبعاً وفي ظل تدني عائدات النفط لابد من إجراءات قوية تعمل على استعادة التوازن في القطاع الخارجي حتى تكون تعديلات موقف ميزان المدفوعات بأقل ضغوط ممكنة في سعر صرف العملة الوطنية. هناك انخفاض محدود في إجمالي الودائع لعرض النقود وإجمالي التمويل لعرض النقود من 74% في شهر يوليو إلى 72% في شهر أغسطس، و 56% في شهر يوليو إلى 54.4% في شهر أغسطس على التوالي. وفي الوجه الآخر لعرض النقود ارتفعت العملة خارج الجهاز المصرفي من 10880 مليون جنية إلى 11266 مليون جنية بنسبة 4%، وانخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة 2% وزادت الودائع الأخرى بنسبة 2% وذلك نتاج لزيادة تمويل الحكومة المركزية من الجهاز المصرفي بمقدار 1024 مليون جنية. ومع ذلك استقرت درجة التعمق النقدي degree of monetization والتي بلغت 23% (نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي).

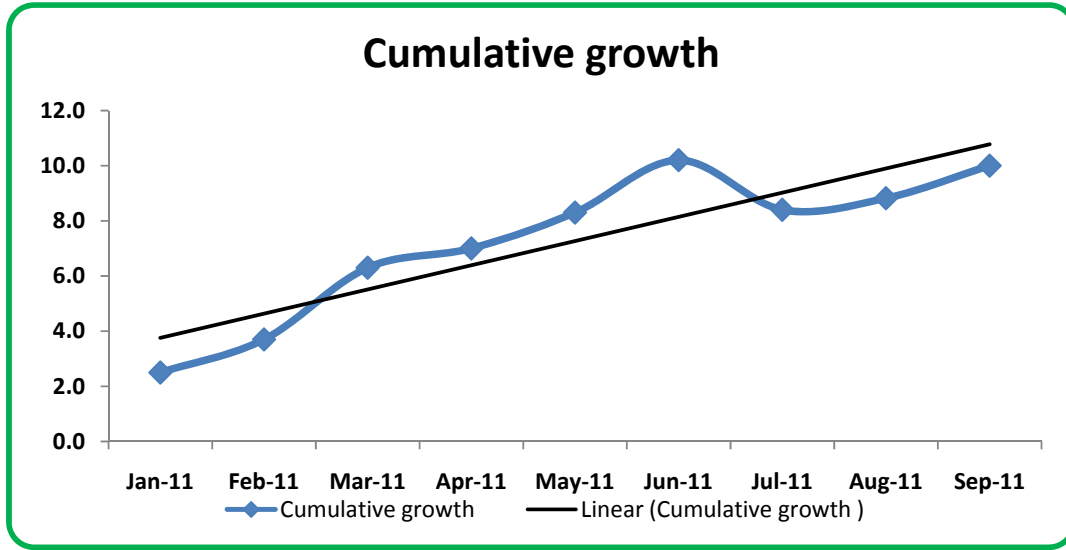
### الجدول رقم (1) عرض النقود خلال الفترة (يناير 2011م – 30 يوليو 2011م)

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001.2	29880.9	9509.0	36388.6	2.5
Feb-11	-2299.3	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11	-2217.5	29655.0	10361.2	37798.6	6.5
Apr-11	-1435.9	29017.6	10154.0	37735.7	7.0
May-11	-2233.6	30453.1	10207.3	38426.8	8.3
June-11	-1946.3	30784.2	10174.9	39012.8	10.2
July-11 <sup>1</sup>	-3304	32128.4	10159	38983.4	8.4
*Aug-11 <sup>2</sup>	-3771	33150	10220	39599	8.8
Sept -11	-5153	34152	9928	38927	11.7

1

بيانات تقديرية في شهر أغسطس<sup>2</sup>

الشكل (2) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2011 إلى 31 أغسطس 2011 م



من الشكل أعلاه يلاحظ أن الاتجاه العام لمعدل النمو التراكمي متزايدا للفترة من يناير حتى سبتمبر 2011، ويلاحظ انخفاض معدل النمو في شهر يوليو وارتفاعه في شهري أغسطس وسبتمبر لكن بمعدلات متناقضة عما كان عليه في شهر يونيو أي فترة ما قبل الانفصال، وهذه الظاهرة مؤقتة وهي ناتجة عن استبدال العملة ، وستصح الرؤية كلية بعد إكمال اإبادة وحرق العملة القديمة، وفي ظل انفصال الجنوب يعتبر معدل نمو نقدي 11.7% عاى نسبيا لأن جزء كبير من السلع والخدمات (على رأسها البترول ) قد أصبحت خارج دورة الاقتصاد، وهذا أيضا يفسر جزء من الضغوط التضخمية التي تشهدها البلاد حاليا، فارتفاع حجم الكتلة النقدية دون ارتفاع حقيقي في الإنتاج سيسبب في ارتفاع معدلات التضخم ، ولذلك يمكن القول بان سياسات الإصلاح الاقتصادي economic reforms أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى ، ومن اجل تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من سياسة نقدية ترشيدية تستهدف امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد، ويتطلب ذلك التنسيق الكامل مع وزارة المالية لرسم سياسة مالية ترشيدية ترمى إلى خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة من اجل تخفيض عجز الموازنة العامة ليكون في الحدود الآمنة بحيث لا يتجاوز 4% من الناتج المحلي الإجمالي على أن تكون الاستدانة من الجهاز المصرفي في حدود 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يكفي تنشيط أدوات السياسة المالية والنقدية فقط، إذ لابد من إجراءات متناسقة أيضا في مجال سياسات التجارة الخارجية في إطار سياسة إحلال الواردات وترقية الصادرات لسلع البرنامج الإسعافي الثمانية. أيضا لابد من تعديلات جوهرية لنظام سعر الصرف تساعد على ضبط الطلب على النقد الأجنبي، على أن يتوافق

ذلك مع جهود محددة لزيادة متحصلات النقد الأجنبي وتقليل المدفوعات ليصل العجز الكلي في ميزان المدفوعات إلى حدود 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولذلك لابد من جهود متكاملة بين السياسة المالية والنقدية وسياسات التجارة الخارجية وإجراءات محددة لإعادة هيكلة الدولة وتصحيح مسار الاقتصاد الكلي بحيث تهدف السياسات الكلية إلى حشد الموارد في القطاعات الإنتاجية وتخفيض معدلات التضخم .

### 3-2 سعر الصرف وسوق النقد الأجنبي:

ظل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي ثابتاً في 2.680 جنيه في سبتمبر 2011 ، وحافظ الصادر 4.77% ، بلغ أعلى سعر صرف اليورو لدى البنك المركزي من 3.7 جنيه في سبتمبر 2011م ، وبلغ سعر صرف اليورو في السوق الموازي 5.4242 جنيه في سبتمبر 2011م. وهناك حزمة متكاملة لإجراءات تستهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتشمل تقليل مشتريات الحكومة من النقد الأجنبي ، ويجب حصر التصديقات للصرف بالنقد الأجنبي حسب الأولويات والضروريات ، وبالتالي يتحتم تحجيم شراء أي سلع مستوردة يمكن إنتاجها محلياً كالأثاث وغيرها .

من الضرورة بمكان ترشيد الصرف الحكومي بالنقد الأجنبي . أيضاً لابد من ترشيد العلاج بالخارج وحصره في المجالات التي لا تتوفر فيها خدمات صحية محلياً . ومن أجل توطئ العلاج بالداخل لابد من إلغاء أي تعاقدات علاج مع مستشفيات بالخارج جرى التوقيع عليها من جهات رسمية أو شبه رسمية ،

وفي إطار سياسات ضبط الطلب على النقد الأجنبي لابد من توظيف احتياطات النقد الأجنبي لتغطية الفجوة في السلع الرئيسية كالمحروقات والسكر والقمح و الأدوية ، والاهتمام بإصلاح سوق النقد الأجنبي reforming foreign exchange market وتقليل اعتماد شركات الصرافة على الضخ بالعملة الأجنبية حيث يصعب تمويل السفر والسياحة من الموارد الرسمية للدولة، وتشجيع شركات الصرافة للعمل على استقطاب مدخرات المغتربين والموارد الأخرى غير الرسمية ومقابلة احتياجات النقد الأجنبي لهذه الشرائح بدون الاعتماد على البنك المركزي ، لان الغرض الأساسي لإنشاء شركات الصرافة وفقاً للائحة تنظيم أعمال الصرافة هو تقنين التعامل في النقد الأجنبي في الموارد غير الرسمية وتسهيل دخول هذه الموارد إلى النظام المصرفي . في المقابل لابد من استمرار شراء الذهب بواسطة البنك المركزي لتقوية موقف احتياطات النقد الأجنبي على أن توظف الموارد في مقابلة الطلب على السلع الضرورية ومدخلات الإنتاج ، والاهتمام بالصادرات غير البترولية .



وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي، فقد أصدر بنك السودان المركزي منشورا للمصارف وضح فيه تحديد جديد لفترة استرداد حصيلة الصادر حسب طريقة الدفع، على أن تكون أقصى فترة للاسترداد ثلاث شهور لطرق الدفع (المستندات ضد القبول، الاعتمادات المستندية لإطلاع، والبيع تحت التصريف)، وشهرين لطرق الدفع الأخرى. صدر هذا المنشور نتيجة لتباطؤ المصدرين في استرداد حصيلة الصادر، ويتوقع أن يساهم المنشور في تقليل الضغط على النقد الأجنبي بتغطية جزء من الطلب.

من الأهمية بمكان أن تأخذ البنوك التجارية الحيطه والحذر في موقف أرصدها بالعملة الأجنبية والتزاماتها الخارجية حتى لا تتعرض لمخاطر سعر الصرف والانكشاف exposure لموقف نقد اجتبي ليس في مقدورها الوفاء به . وهذا يتطلب مراجعة مركز النقد الأجنبي foreign exchange position بشكل دوري وعلى أساس أسبوعي أو شهري للتنبه لأي التزامات قائمة وإطفاؤها تجنباً للخسائر التي لربما تؤدي إلى تآكل راس المال العامل . ويجب ان يشمل مركز النقد الأجنبي بالإضافة إلى تفاصيل الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي أيضا البنود خارج الميزانية ( off balance sheet accounts ) .

#### 4-2 أداء التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

جدول رقم ( 2 ) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات يناير – أغسطس 2011م (مليون جنيه)

القطاع	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
الزراعة	2530	2675	2601	2566	2581	2551	2468	2488.7
الصناعة	2228	2297	2321	2305	2303	2359	1848	1872.4
الصادر	544	559	588	585	602	560	525	543.4
التجارة المحلية	3211	2784	2817	2860	2858	3085	2996	2951.7
النقل والتخزين	948	946	983	1097	968	978	1084	1076.4
الواردات	2464	2566	2625	2690	2584	2592	1097	1093.5
التشييد	1790	1817	1821	1835	1839	1944	1765	1843.9
الطاقة والتعدين	348	352	365	240	239	231	30	32.8
اخرى	7220	7559	7786	7683	7977	8405	6356	6263.5
المجموع	21283	21555	21907	21861	21951	22705	18169	18166.3

المصدر : بنك السودان المركزي .

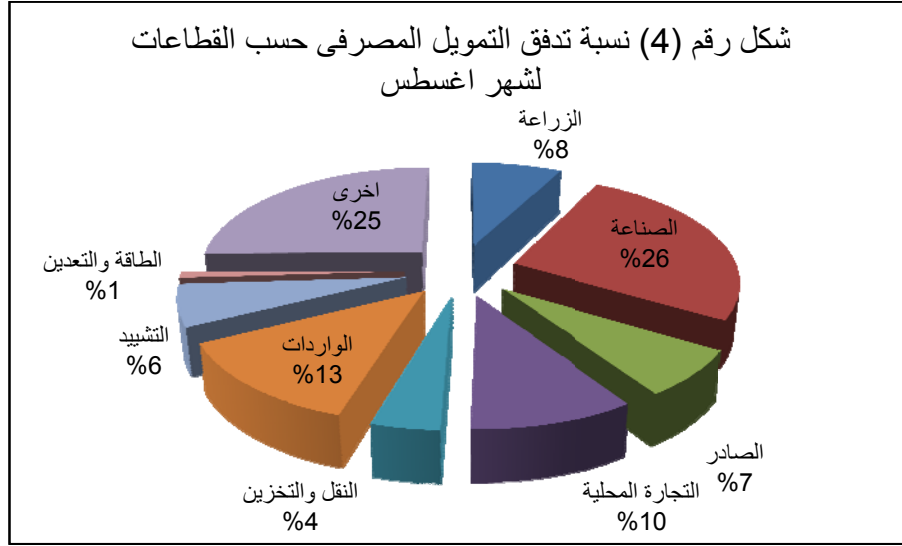
يعتبر تذبذب حصص التمويل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على موسمية بعض الأنشطة الاقتصادية السمة الظاهرة والبارزة ، إلا أن أبرز التغيرات في شهر أغسطس هي انخفاض حجم التمويل الكلي الممنوح منها الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في فبراير حيث انخفض حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية من 2,257 مليون جنية في شهر يوليو إلى 1,648 في شهر أغسطس بنسبة 27% وكان أبرز القطاعات تأثراً بهذا الانخفاض قطاع التجارة المحلية الذي انخفض من 502 مليون جنية

لشهر يوليو إلى 163.4 مليون جنية في شهر أغسطس . فيما حافظت القطاعات ذات الأولوية على النمط التصاعدي حيث ارتفع التمويل لقطاع الزراعة من 93 مليون جنية إلى 125.56 مليون جنية وقطاع الصادر من 47 مليون جنية إلى 115.1 مليون جنية وقطاع التشييد من 86 مليون إلى 104.7 مليون جنية . يسعى البنك المركزي إلى حشد التمويل المصرفي في سلع إحلال الواردات الأساسية الأربعة (القمح والدقيق، السكر، الأدوية ، زيوت الطعام) ، وكذلك سلع الصادر الرئيسية الأربعة (القطن، الصمغ، الذهب، ومنتجات الثروة الحيوانية ) ، وصدرت التوجيهات لتكوين المحافظ التمويلية وصناديق التمويل المختلفة، ويعتبر هذا التحرك من قبل البنك المركزي من أهم التوجيهات التي تساعد في دفع قاعدة الإنتاج المحلي وهي بالتأكيد ستساعد على تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف .

### جدول رقم ( 3 ) تدفق التمويل حسب القطاعات يناير-يوليو 2011(مليون جنية)

القطاع	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
الزراعة	74	33	114	76	57	108	93	125.6
الصناعة	436	364	532	358	440	509	454	428.6
الصادر	85	114	42	49	46	47	47	115.1
التجارة المحلية	185	380	254	224	289	205	502	163.4
النقل والتخزين	362	177	109	80	77	158	58	67.9
الواردات	177	180	178	201	240	359	258	214.5
التشييد	32	87	98	48	162	105	86	104.7
الطاقة والتعدين	103	12	19	59	79	276	50	15.1
التنمية الاجتماعية	52	68	41	45	43	63	42	-
أخرى	339	344	399	866	410	714	667	413.3
المجموع	1845	1759	1786	2006	1843	2544	2257	1648.2

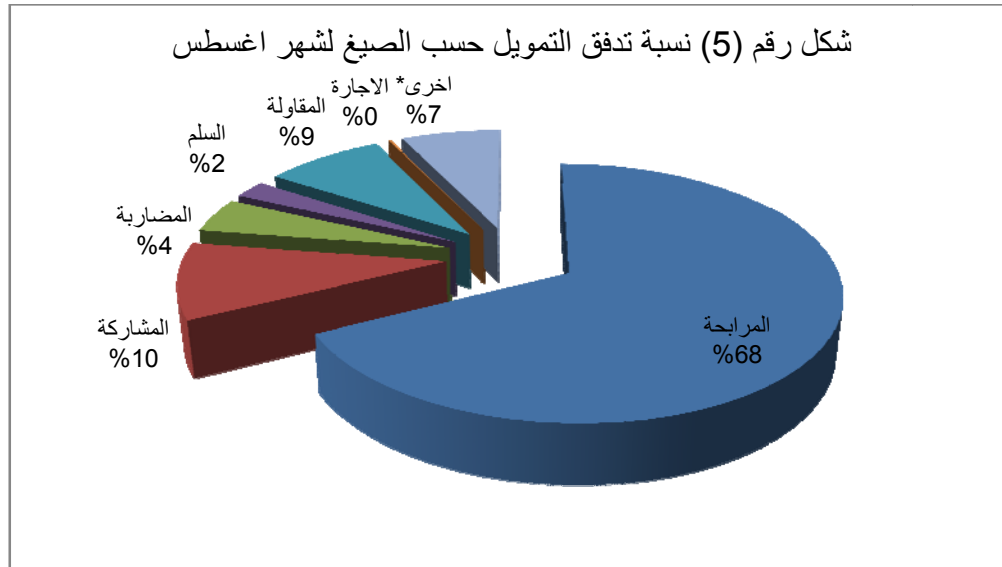
ومن حيث حجم الموارد الموجهة للقطاعات فقد حافظ القطاع الصناعي على استنائه بالحجم الأكبر من الموارد للشهر الثالث على التوالي إذ سجل 482.6 مليون جنية وهذا مؤشر يؤكد تركيز اتجاه الجهاز المصرفي نحو تمويل هذا القطاع وهذا يتوافق إلى حد كبير وجهود الدولة نحو تطوير القطاع الصناعي خاصة في مجال إحلال الواردات وتخفيف ضغط الطلب على النقد الأجنبي ويدل على نجاح جهود البنك المركزي في حفز التمويل الصناعي .



جدول رقم (4) تدفق التمويل حسب الصيغ يناير-يوليو 2011 (مليون جنيه)

الصيغة/الشهر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
المراوحة	1176	1042	1272	968	1228	1493	1206	1114.9
المشاركة	270	230	103	141	121	379	152	162.5
المضاربة	125	92	112	64	246	72	77	73.6
السلم	7	13	3	2	3	10	27	37.9
المقاولة	128	81	123	358	148	295	167	139.7
الإجارة	2	1	2	2	4	12	4	1.6
أخرى*	137	300	171	471	93	283	624	118.1
المجموع	1845	1759	1786	2006	1843	2544	2257	1648.2

المصدر: بنك السودان المركزي .



## 2-5 التمويل الأصغر: Microfinance

تواصل جهود البنك المركزي في تشجيع ودعم برامج التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي وذلك عن طريق تطوير آليات العمل والتوسع في إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر ، ويهدف البنك المركزي من خلال هذا التحرك لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء، حيث يتم تشجيع تمويل الفقراء النشطين اقتصادياً، وذلك دون الإخلال بأسس وقواعد التمويل المصرفي الأساسية والتي تتمثل في أهمية المحافظة على ودائع العملاء طرف البنوك التجارية وتحقيق الاستقرار المالي financial stability . ومن جانب آخر يتم التركيز على تحجيم التعثر المصرفي defaults وانتشار التمويل الأصغر في الريف بضمانات مستحدثة collaterals تراعى البيئة المحلية من حيث توفر الضمانات الجماعية وعبر العمد والمشايخ ، وتسهيل الحصول على التمويل المصرفي بضمانات محلية تناسب وظروف المنطقة بإدراج السواقي وأشجار النخيل والحواشات وماكينات الحرفيين وصغار المنتجين وخلافها ضمن منظومة تساعد على توفير التمويل الأصغر لشرائح واسعة من المجتمع، عليه سيتم التوسع في التمويل الأصغر بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر وقيام محافظ تمويلية portfolios بالإضافة إلى استغلال نسبة 12% من محفظة التمويل التي حددها البنك المركزي ولم يتم استغلالها، ويتوقع أن تساعد هذه الجهود في رفع القدرات الإنتاجية لصغار المنتجين وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر .

يسعى البنك المركزي إلى حل مشكلة الضمانات وارتفاع تكلفة التمويل وذلك بتشجيع دخول شركات التأمين أو قيام صناديق لضمان التمويل الأصغر لديها ميزانيات وأموال خاصة لضمان التمويل الأصغر . أيضا تشارك وزارة المالية ومنظمات عالمية ومحلية واتحادات قاعدية (CBOs) community based organizations، ولذلك يمكن القول بان الفترة القادمة ستشهد جهود حقيقية لانتشار التمويل الأصغر في كافة بقاع السودان .

## 2-6 موقف القطاع الخارجي و حركة التجارة الخارجية:

سجل ميزان المدفوعات خلال شهر أغسطس من العام 2011 فائضاً قدره 235.3 مليون دولار مقارنة بموقف نفس الفترة من العام 2010م والذي سجل عجزاً قدره 175.7 مليون دولار ، ويعزى ذلك للفائض في الحساب المالي والرأسمالي بالرغم من تحول موقف الحساب الجاري من فائض بمبلغ 24.2 مليون دولار إلى عجز بمبلغ 134.7 مليون دولار .

جدول رقم (5) الصادرات غير البترولية حتى نهاية سبتمبر 2011 (ملايين الدولارات)

السلعة	سبتمبر 2011	حتى نهاية سبتمبر 2011	اغسطس 2010	حتى نهاية أغسطس 2010	%
ذهب	192.79	977.41	70.29	735.20	32.94
كروم	1.08	8.52	0.19	7.77	9.65
كركدى	1.24	15.61	0.48	10.80	44.54
سمسم	15.80	184.67	28.09	145.24	27.15
صمغ	5.55	62.65	3.34	51.28	22.17
حبة بطيخ	0.38	7.51	0.19	2.65	183.40
قطن	3.38	26.29	3.91	44.41	-40.80
فول	-	0.91	-	0.39	133.33
خضروات وفواكه	0.02	0.56	0.32	1.70	-67.06
ذرة	1.27	9.86	-	-	100
بصل	0.01	0.47	-	-	100
ضان	27.21	135.32	22.31	110.23	22.76
ابل	2.98	21.23	-	0.84	260.71
أبقار	0.37	3.03	1.35	21.66	-1.99
ماعز	0.21	2.72	0.24	3.64	-25.27
لحوم	0.15	4.07	0.18	4.08	-0.25
جلود	3.44	28.40	0.69	15.51	83.11
اسماك	0.01	0.26	-	0.05	420
حنة	0.13	0.68	-	-	100
زيوت	0.01	0.22	-	0.19	15.79
مولاص	-	3.08	-	3.79	-18.73
فحم نباتي	0.02	0.14	-	0.15	-6.67
ايتانول	-	22.05	-	1.66	89.11
ردة قمح	-	2.94	-	11.66	100
منتجات سياحية	0.04	0.13	0.04	-	-33.50
خرقة	3.68	24.96	1.82	0.20	30
أخرى	3.66	32.15	0.46	19.20	117.52
الصادرات غير البترولية	263.43	1,575.84	133.90	1,207.05	30.55

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي

ارتفعت الصادرات غير البترولية حتى نهاية سبتمبر 2011 بنسبة 20% مقارنة من شهر أغسطس 2011 ، وبنسبة زيادة قدرها 8% لنفس الفترة من العام 2010، وهذا يؤكد بقوة اتجاه سياسات الدولة لتعزيز والاهتمام بالصادرات غير البترولية. يمثل الذهب حوالي 73.17% من الصادرات غير البترولية خلال هذا الشهر ، كما يلاحظ زيادة مساهمة الضان بنسبة 10.33%، و السمسم بنسبة 6%. تواصل جهود البنك المركزي وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لأجل ترقية وتعزيز الصادرات غير البترولية واتخاذ حزمة إجراءات تتعلق بالحوافز والتمويل .

ومما لاشك فيه فقد أصبح الذهب يمثل أهم مصادر النقد الأجنبي بالبلاد وتكمن أهمية الاستفادة من عائدات الذهب في توفير السلع الضرورية لحياة السكان والمتمثلة في سلع استراتيجية لإحلال الواردات الأربعة ، ويتوقع أن تسهم عائدات الذهب في توفير السلع الضرورية ومدخلات إنتاج سلع الصادرات الأربعة .

بالإضافة إلى ذلك هناك جهود مقدرة لفتح خطوط تمويل خارجية **foreign credit lines** لمشاريع إنتاجية تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهناك اتصالات مع جهات عدة قد أثمرت عن توفير تمويل بترتيبات مصرفية ستساعد على تعزيز موقف النقد الأجنبي بالبلاد من ناحية ، وتشجيع الإنتاج المحلي من ناحية أخرى .

يلاحظ من الجدول (6) انخفاض قيمة الواردات من 928.5 مليون دولار في أغسطس إلى 806.4 مليون دولار أي بنسبة 15% . هذا يفسر نجاح سياسات الدولة الرامية إلى ترشيد الاستيراد وتقليل الطلب على النقد الأجنبي للواردات السلع الهامشية. كما يلاحظ زيادة استيراد آلات ومعدات والمواد الغذائية وانخفاض استيراد المواد الكيميائية، والمواد الخام .

بلغت نسبة الآلات والمعدات إلى جملة الواردات في سبتمبر 2011م حوالي 26% ، المواد الغذائية 28.2%، المصنوعات

17.5%، المواد الكيميائية 11.2% ، المواد الخام 7.4% ، وسائل نقل 7% . وهذا يعكس اختلال هيكل في قطاع

التجارة الخارجية يتطلب إجراءات قوية تؤدي إلى تصحيح الاعتماد على الخارج في الاستيراد .

جدول رقم (6) تفاصيل قيمة الواردات السودانية خلال الفترة ابريل 2010م - سبتمبر 2011م (ملايين الدولارات)

البيان	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	النسبة
آلات ومعدات	174.1	181.5	178.3	169.1	180.3	209.8	26.0
مصنوعات	153.1	123.5	175.7	167.4	153.1	141.3	17.5
مواد غذائية	127.0	149.0	140.4	144.6	238.2	227.4	28.2
مواد كيميائية	89.1	36.9	99.6	159.8	110.4	90.7	11.2
مواد خام	66.7	3.9	93.8	94.7	132.6	59.9	7.4
وسائل نقل	72.5	70.5	81.7	79.5	75.9	56.8	7.0
منسوجات	18.9	19.0	24.4	28.5	34.7	18.6	2.3
مشروبات وتبغ	8.8	7.1	4.4	4.7	2.1	2.9	0.4
أخرى	2.0	0.8	1.6	1.04	1.1	1.1	0.1
المجموع	734.6	570.4	799.9	849.34	928.5	806.4	100.3

المصدر : قسم ميزان المدفوعات - إدارة الإحصاء - بنك السودان المركزي

جدول رقم (7) الحساب الجاري والميزان التجاري لشهر أغسطس 2011م

البيان	الربع الأول	الربع الثاني	أغسطس
أ - الحساب الجاري	273.30	664.58	-1009.47
الصادرات (فوب)	3596.88	3946.17	189.50
الواردات (فوب)*	-1896.57	-1887.63	-821.44
الميزان التجاري (2+1)	1700.32	2058.54	-631.94
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	-1427.02	-1393.96	-377.53

\* بيانات أغسطس أولية

يلاحظ من الجدول (7) أن الحساب الجاري سجل فائضاً خلال الربع الأول والثاني من العام 2011م قدره 273.30 مليون دولار، 664.58 مليون دولار على التوالي بينما سجل الميزان التجاري خلال نفس الفترة فائضاً قدره 1700.32 مليون دولار، 2058.54 مليون دولار على التوالي. ويرجع السبب في ذلك إلى سياسات الدولة الرامية إلى ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات.

## 7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية :

أغلق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية في 27 سبتمبر مرتفعاً من (2.369.01) نقطة إلى (2.369.23) نقطة، بلغ عدد شهادات شهامة حتى 27 سبتمبر 2011م (20869715) شهادة بقيمة 10434.86 مليون جنية ، وشهادات صرح (20037332) شهادة بقيمة 2003.73 مليون جنية ،شهاب 243871 شهادة بقيمة 243.87 مليون جنية ، وشامة (3673404) شهادة بقيمة 1836.70 مليون جنية .

تم الأكتاب في الإصدارة 50.6 من شهادات شهامة بمبلغ 478.3 مليون جنية بنسبة 100% كما تم العمل في تصفية وتجديد الإصدارة 46 ومشتقاتها بمبلغ 1.722.5 مليون جنية .

كما أكمل العمل في أكتاب شهادات شامة حيث تم الأكتاب بمبلغ 1836.70 مليون جنية نصيب وزارة المالية في الشهادات حسب ما جاء بنشرة الإصدار. كما يجري العمل في أكتاب الإصدار 16 من صكوك الاستثمار الحكومية صرح حيث تم الأكتاب حتى تاريخ هذا التقرير بمبلغ 374.2 مليون جنية .

أما بالنسبة لموقف إجمالي حركة التدوال في السوق الثانوي خلال الفترة كان كالآتي : شهادات شهامة بقيمة 191.10 مليون جنية بعدد 362191 شهادة بمتوسط عائد سوقي يتراوح ما بين 14.54% و 10.17% ، وشهادات صرح بقيمة 12.80 مليون جنية بعدد 128265 شهادة بعائد السنوي 16% .

أما رصيد الفترة لهذه الشهادات حسب المستثمرين كان كالآتي : بالنسبة لشهادات المشاركة الحكومية(شهامة) ، بنك السودان ب 1277.81 مليون جنية بنسبة 12.26% ، البنوك التجارية بقيمة 4426.29 مليون جنية بنسبة 42.42% ، المؤسسات والصناديق واللجان بقيمة 3093.43 مليون بنسبة 29.65% ، والأفراد بقيمة 1637.33 مليون جنية بنسبة 15.69% .

أما صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) بلغ نصيب بنك السودان حوالي 239.15 مليون جنية بنسبة 12.81% ، البنوك التجارية بقيمة 690.96 مليون جنية بنسبة 37.02% ، المؤسسات والصناديق واللجان بقيمة 847.52 مليون جنية بنسبة 45.41% ، الأفراد بقيمة 88.81 مليون جنية بنسبة 4.76% . فيما بلغ رصيد الفترة لإصدارات شهادات إجارة البنك

المركزي (شهاب) حسب المستثمرين كالتالي: بنك السودان بمبلغ 56.61 مليون بنسبة 23.21% ، والبنوك التجارية بمبلغ 187.26 مليون جنيه بنسبة 76.79% .

والله الموفق ،،،

بنك السودان المركزي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

إدارة البحوث والتنمية